

فتح المغيـث شرح ألفية الحديث

اللهم إلا أن يكون سنده مما ركب فقد ركب أسانيد مقبولة لمتون ضعيفة أو متوهمة كما سيأتي هذا وفي النوع بعده فيكون من أمثلة الوضع السندي (ومنه) أي الموضوع نوع وضعه لم يقصد نحو حديث ثابت هو ابن موسى الزاهد الذي رواه إسماعيل بن محمد الطلحي عنه عن شريك بن عبد الله القاضي عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر رفعه من كثرت صلاته بالليل (الحديث) وتمامه حسن وجهه بالنهار فإن هذا الأصل له عن النبي A وإن أغرب القضاعي حيث قال في مسند الشهاب له لما ساقه من طرق ما طعن أحد مهتم أي من الحفاظ الذين أشار إليهم في إسناده ولا متنه .

واغتر الركن بن القوبع المالكي حيث قال من أبيات ومن كثرت صلاة الليل منه يحسن وجهه قول النبي ولكن لم يقصد روايه الأول وهو ثابت وضعه إنما دخل على شريك وهو في مجلس إملائه عند قوله حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال قال رسول الله A ولم يذكر المتن الحقيقي لهذا السند أو ذكره حسبما اقتضاه كلام ابن حبان وهو يعقد الشيطان على قافية رأس أحكم فقال شريك متصلا بالسند أو المتن حين نظر إلى ثابت من كثرت إلى آخره قاصدا بذلك مما جنة ثابت لزهده وورعه وعبادته فظن ثابت أن هذا متن ذاك السند أو بقية المتن لمناسبته له فكان يحدث به كذا لك مدرجا له في المتن الحقيقي أو منفصلا عنه وهو الذي رأيته وذلك (وهلة) أي غلطة من ثابت لغفلته التي أدى إليها صلاحه (سرت) تلك الغلطة بحيث انتشرت فرواه عنه غير واحد وقرن بعضهم بشريك سفيان الثوري ولن تضع جماعة من الضعفاء بروايته عن ثابت مع تصريح ابن عدي بأنه لا يعرف إلا به بل سرقوه منه ثم رووه عن شريك نفسه . ولذا قال عبد الغني بن سعيد الحافظ إن كل من حدث به عن شريك فهو غير ثقة ونحوه قول العقيلي إنه حديث باطل ليس له أصل ولا يتابعه عليه ثقة ولا يחדش في قولهما رواية زكريا بن يحيى زحموية مع كونه ثقة له